الصباح الاقتصادية
12
العدد 3174 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 14 محرم 1440 - الموافق 24 سبتمبر 2018
Monday 24 September 2018 - No.3174 - 11 th Year

المؤشرات تستقبل أولى جلسات الأسبوع باللون الأحمر

الخالد: «بورصة الكويت» تهدف إلى نقل رؤوس الأموال بسلاسة من وإلى المستثمرين

■ عملنا على تعزيز الشفافية وقمنا بتحسينها لنكون أكثر مصداقية

هبوط جماعي للمؤشرات

■ الإدراج ضمن مؤشر «فوتسي راسل» جاء نتيجة للجهود الحثيثة التي قادتها «أسواق المال» و«المقاصة» و«بورصة الكويت»

أكد الرئيس التنفيذي في شركة بورصة الكويت خالد الخالد أمس الأحد أهمية ترقية السوق إلى مكانة الأسواق الناشئة في وقت تم فيه تحقيق أول إنجازات هذه الرحلة المهمة في منذ أيام عندما منحها مؤشر (فوتسي راسل) هذه الترقية.

وقال الخالد بمناسبة اكتمال المرحلة الأولى من ادراجها ضمن مؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة أن هذا الإنجاز أتى نتيجة للجهود الحثيثة التي قادتها هيئة أسواق المال بالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة وبورصة الكويت.

وأضاف "لقد شهدنا تقدم البورصة في منحي آخر ايضا حيث أعلن مؤخرا عن ضم الكويت إلى مراجعة (إم إس سي آي) السنوية لعام 2019 التي من الممكن أن تؤدي الى ترقيتها إلى مرتبة السوق الناشئة في المستقبل القريب".

وأوضح الخالد أن عنصر الثقة يعد عنصرا مهما في المجتمع المالي عامة والأسواق المالية بالأخص بعد التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على بورصة الكويت كما هو حال أغلب البورصات في المنطقة.

وأكد أن الوقت قد حان لأن تكون جرعة الشفافية الزائدة والتنظيم والأدوات والخدمات التي تساهم بوجود منصات مختلفة للمستثمرين على حسب مقدار المخاطرة التي يخاطر بها للدخول والاستثمار في أي منصة يراها تناسبه.

وقال الخالد ان هنالك فرص في كل سوق من الأسواق المتوفرة الآن وفي كل سوق هناك قصة مختلفة عن الأسواق الأخرى كما اننا نرى بأن عملية التنويع في قائمة الأسواق او قائمة المحتويات تفتح المجال لزيادة ثقة المستثمرين بالسوق.

واوضح أن بورصة الكويت تسعى قريبا إلى طرح المزيد من الأدوات المرتبطة بسوق الشركات العائلية والمؤسسات والمؤسسات الفردية وما إلى ذلك كما تعتزم الشركة على طرح الصناديق العقارية المدرة للدخل والمتداولة (آر إيه آي تي إس) في المستقبل القريب.

وأضاف الخالد انه اليوم وبتواجد المشاريع الكبيرة التي تقوم بها الدولة وضمن رؤية كويت 2035 تدفع بوجود بورصة حيوية فيها تنوع بنوعية المستثمرين وطريقة استثمارهم لتكون الدولة قادرة على الاستفادة من المنصات الموجودة لدى السوق الكويتي.

وقال ان بورصة الكويت منذ توليها زمام أمور إدارة مرفق سوق الكويت لإدارة الأوراق المالية في شهر إبريل 2016 ومنذ حصولها على رخصة بورصة اوراق مالية في شهر أكتوبر من نفس العام تعمل على إتمام انجاز مرحلتين للتطوير التي كانت تركز على البيئة التحتية تم خلالها تعديل قواعد الادراج وتحريرها من القيود.

وأضاف الخالد أن قواعد الادراج أصبحت قواعد عامة يتم استخدامها في أغلب دول العالم والتي تعتمد على نظرية القيمة الراس مالية الحرة وكذلك تم إلغاء المؤشرات السابقة نظرا لوجود قصور كثير في طريقة احتسابها وطريقة اتخاذ عمليات التعديلات المؤسسية التي تسمى (corporate actions) وتم استخدام المؤشرات الوزنية التي بإمكان المستثمر الإقليمي والمحلي متابعتها.

وأشار الى انه تم ايضا تعديل الوحدات السعرية بما يتناسب مع ما هو متعامل فيه في البورصات الإقليمية والعالمية وتم وضع الصفقات الخاصة لفتح قناة جديدة للمستثمرين تمكنهم من إتمام عملياتهم بسلاسة.

وقال الخالد ان شركة بورصة الكويت تهدف إلى نقل رؤوس الأموال بسلاسة من وإلى المستثمرين ووضع قواعد شفافة منها قواعد التداول والقواعد العامة لكتاب قواعد بورصة الكويت حيث لم تكن هذه القواعد متواجدة قبل عام 2016 كما تم توفير كتاب القواعد باللغتين العربية والانجليزية.

واضاف انه عندما تم تقسيم السوق "عملنا ايضا على تعزيز الشفافية وقمنا بتحسينها لنكون اكثر مصداقية" ففي السوق الأول يتوجب على الشركات المدرجة بالسوق تقديم والافصاح عن البيانات الربع سنوية المالية لها مع الالتزام بعقد مؤتمر للمحللين الماليين والنشر عبر نظام الإفصاح الالكتروني لدى بورصة الكويت والتي سيتم تطويره في القريب العاجل ليشمل نظام (إكس بي آر إل).

وكانت شركة بورصة الكويت اعلنت الخميس الماضي اكتمال المرحلة الأولى من ادراجها ضمن مؤشر (فوتسي راسل) للاسواق الناشئة على أن تتم المرحلة الثانية من الإدراج في ديسمبر المقبل.

وقالت البورصة في بيان صحفي إن إدراجها ضمن (فوتسي راسل) يشير إلى تزايد ثقة المستثمرين في السوق الكويتي كما يبين التطبيق السريع والناجح للاصلاحات والتطورات الواسعة النطاق التي أجرتها شركة البورصة في هذا الشأن.

واضافت أن الاصلاحات التي اجرتها عززت إمكانية وصول المستثمرين الدوليين إلى بورصة الكويت إذ يتطلب "جذب راس المال الأجنبي بلا شك جهودا كبيرا من طرف المستثمرين المؤسسين بشكل خاص.

وتوقعت أن يكون لتطور البورصة آثار هامة ستنعكس ايجابا على الاقتصاد الكويتي ويخدم "رؤية الكويت بتحولها إلى مركز إقليمي رائد بحلول عام 2035".

ويهدف المؤشر لقياس أداء الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في دول الأسواق الناشئة حول العالم مع التأكد بأن هذه الشركات قابلة للتداول وعليها سيولة في أسواقها.

جلسة "حمراء" للبورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 54ر33 نقطة ليبلغ مستوى 5093 نقطة مسجلا انخفاض بنسبة 1ر06 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 102ر4 مليون سهم تمت عبر 4218 صفقة نقدية بقيمة 26ر9 مليون دينار كويتي (نحو 88ر6 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 18ر14 نقطة ليصل إلى مستوى 4738 نقطة بنسبة انخفاض 0ر38 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 49ر6 مليون سهم تمت عبر 1854 صفقة نقدية بقيمة 2ر8 مليون دينار (نحو 9ر2 مليون دولار).

وسجل مؤشر السوق الأول انخفاضا بنحو 74 نقطة ليصل إلى مستوى 5288 نقطة بنسبة 1ر38 في المئة عبر كمية أسهم بلغت 52ر7 مليون سهم تمت عبر 2364 صفقة بقيمة 1ر24 مليون دينار (نحو 79ر4 مليون دولار).

وكانت شركات (ميتا) و(أرزان) و(أهلي متحد) و(الأنظمة) و(وطنية م ب) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (وطني) و(بيتك) و(أهلي متحد) و(زين) و(اجيليتي) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (العيد) و(التعمير) و(صلبوخ) و(وربة ت) و(ريم).

وتابع المتعاملون خلال جلسة أمس الأحد محضر مؤتمر المحللين المستثمرين لشركة (بوبيان ب) عن فترة الربع الأول المنتهي في 31 يوليو الماضي وإعلان (امتيازات) بشأن نقل ملكية خاصة لمجموعة من الشركات.

وشهدت الجلسة إعلان بورصة الكويت عن الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليمها بياناتها المالية.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

الرشيدي: الجميع ملتزم 100 في المئة بقرار يونيو لخفض الإنتاج

بخيت الرشيدي

قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي بخيت الرشيدي أمس الاحد ان اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وشركاءها المجتمعين بالجزائر اتفقوا على الاستمرار في تنفيذ الالتزام بنسبة 100 في المئة لاتفاق يونيو الماضي والخاص بخفض الانتاج.

جاء ذلك في تصريح صحفي ادلى به الوزير الرشيدي على هامش مشاركته في اعمال الاجتماع العاشر للجنة الوزارية المشتركة لمتابعة اتفاق خفض الانتاج لاعضاء منظمة (اوبك) وشركائها من الدول المنتجة خارج المنظمة.

وقال ان «الجميع يدرك اهمية استقرار اسواق النفط في العالم مما يستوجب العمل على ضمان توازنها بشكل مستمر».

يذكر ان (اوبك) اتفقت في اواخر عام 2016 بفيينا مع منتجين مستقلين على رأسهم روسيا على خفض انتاجها النفطي بمقدار 8ر1 مليون برميل يوميا بهدف التسريع في استقرار السوق النفطية العالمية.

وكان الاجتماع العاشر للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاقية دول (اوبك) قد انطلق امس ليبحث سبل تحقيق استقرار سوق النفط بما يصب في صالح المنتجين والمستهلكين ويضمن الحفاظ على توازنه.

ودافع وزير الطاقة الجزائري مصطفى قيطوني في كلمته الافتتاحية للاجتماع عن قدرات الدول المنتجة على تنفيذ اتفاق (اوبك).

وأضاف قيطوني ان الاتفاق الذي ابرم في جزائر في 28 سبتمبر عام 2016 وضع اسس التعاون بين 25 دولة من اجل دعم الأسعار مشيرا الى مساعي الجزائر الرامية الى تقريب وجهات نظر الدول الاعضاء.

وتابع قيطوني «على الجميع النظر في السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة الشعاون بين الدول المنتجة للبترول».

وشدد على القول ان «من مصلحة المنتجين والمستهلكين الاستفادة من الآثار الايجابية – من حركة اسعار النفط – لعدم زعزعة الاستقرار الحالي للسوق ومواصلة التعاون والحفاظ على اسس الحوار بين أعضاء اوبك والدول المنتجة والمستهلكة للنفط» من خارج المنظمة.

من جهته قال رئيس الدورة الحالية لمنظمة (اوبك) ووزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي ان «المنظمة تسعى لبلوغ نسبة قياسية في مجال الحوار والتشاور .. ولا تريد أن تتأخر في إستراتيجيتها وهي تعمل من أجل توازن بين كافة الأطراف».

وأكد المزروعي في كلمة مماثلة ان جميع الدول الاعضاء تعمل على تشجيع المبادرات وهي حريصة على وضع ميثاق على المدى الطويل لبلوغ الأهداف المرجوة وضمان استقرار الأسواق والتحكم في الأسعار.

واوضح ان قوة (اوبك) في الظرف الحالي «تكمن في الشفافية التي تتميز بها جميع الدول المنضوية تحت لوائها والتي تدرك التحديات التي تنتظرها».

وشدد على ضرورة ان «نبقي الأبواب مفتوحة على مصراعيها للمنتجين الآخرين من أجل الانضمام إلينا وتعزيز صفوفنا والعمل سويا من أجل استقرار السوق».

من جانبه قال الأمين العام لمنظمة (اوبك) محمد سنوسي باركيندو ان «منظمة اوبك ليست كيانا احتكاريا بل هي أرضية شاملة تعمل في حوار وشفافية لصالح المنتجين والمستهلكين من أجل استقرار أسعار النفط».

وأضاف باركيندو أن «العمل الذي تقوم به المنظمة هو عمل جماعي لأن الكل يعمل من أجل مصلحة الجميع لتقريب وجهات نظر الشركاء وتطبيق بيان التعاون» مشددا على اهمية مواصلة التعاون والتشاور من أجل بناء جسور متينة بين المنتجين والمستهلكين.

الى ذلك اكد وزير الطاقة السعودي خالد الفالح ان «دول اوبك وخارجها على دراية بأن استقرار السوق في غاية الأهمية لإقتصادات العالم».

واضاف الفالح في كلمة له امام الاجتماع ان اسعار النفط كانت مرضية للجميع وتتماشى مع قانوني العرض والطلب مبينا ان «النفط هو العجلة التي تدفع الإقتصادات وهو ما يجعلنا نواصل القيام بمجهودات كبيرة والعمل بثبات للوصول الى نتائج مقبولة».

وبين ان المنظمة درست كل التحليلات الفنية وستعمل على تعزيز تعاونها اكثر من اجل ضمان استقرار السوق معتبرا «الأسعار الحالية مرضية للجميع».

ورأى ان أعضاء (أوبك) والمنتجين من خارجها مطالبون بإعطاء الثقة للأسواق لأن العرض والطلب بهم الجميع.

من جهته دعا وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك في كلمة له الى «توحيد الجهود بين جميع المنتجين من أجل بلوغ النتائج المرجوة لضمان سوق متوازن».

وقال نوفاك انه يتعين النظر الى الطرق المتاحة لمواجهة التحديات الجديدة مع قرب انتهاء عام 2018 «وعلى الجميع التفكير في الشراكة من أجل مواجهة التحديات المستقبلية ودراسة انماط التعاون دراسة جيدة».

واستدرك بالقول «وصلنا الى نتائج اكثر من الأهداف المسطرة بفضل الجهود المتناسقة بين كل الدول» معتبرا «التعاون بين دول اوبك وخارجها مثمرا» محذرا من تداعيات سياسة العقوبات على عمليات انتاج النفط وبالتالي توازن سوق النفط.

وواصل الاجتماع اعماله بعقد جلسة مغلقة لمناقشة نتائج تقييم وضع السوق العالمي للنفط والاطلاع على الآليات المقترحة من اجل ضمان التوازن بين العرض والطلب للحفاظ على استقرار السوق.

«المركزي» يصدر تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال

محمد الهاشل

أصدر بنك الكويت المركزي أمس الأحد تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال والتي حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل الشركات والمؤسسات للقيد في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى (المركزي).

وقال (المركزي) في بيان صحفي انه أصدر تعليمات موجهة لمقدمي خدمات وأنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية.

وأضاف أن القانون المذكور أسند لـ(المركزي) كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال إضافة إلى صلاحية إصدار التعليمات الملزمة في هذا الشأن.

ونقل البيان عن محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل قوله إن إصدار هذه التعليمات يأتي في سياق التطور المتنامي الذي تشهده التقنيات المالية الحديثة ووسائل الدفع الإلكتروني وحرص (المركزي) على توفير الأطر الرقابية والتنظيمية لها وذلك للاستفادة من المزايا التي توفرها في مجال أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.

وأشار الهاشل إلى تشكيل فريق فني وقانوني من المختصين في بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية لمراجعة القواعد التنظيمية والرقابية الخاصة بالتعليمات لتحقيق أقصى استفادة من التطبيقات والتقنيات المالية الحديثة.

وعن فحوى التعليمات أفاد الهاشل بأنها حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها من قبل الشركات والمؤسسات للقيد في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم في بنك الكويت المركزي كما شملت التعليمات التزامات مزاولي نشاط تشغيل نظم الدفع والتسوية الإلكترونية ووكلائهم في إطار التعليمات المشار إليها.

وأضاف انه حرصا على وضوح التعليمات والتحقق من سلامة التطبيق سيقيم (المركزي) مؤتمرا صحفيا موسعا سيدعو إليه كبار المسؤولين في القطاعات المعنية ووسائل الإعلام لتقديم الإيضاحات اللازمة والرد على أي استفسارات.

وأشاد بالمستوى المتقدم الذي تتمتع به الكويت فيما يتعلق بأعمال الدفع الإلكتروني للأموال التي يوليها (المركزي) أهمية خاصة في إطار سعيه الدائم إلى تبني أفضل الممارسات في مجال التقنيات المالية الحديثة لاسيما نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بما يوفر خدمات متطورة تتمتع في الوقت ذاته بأعلى قدر من الأمان.

وأكد أن هذه التعليمات هي جزء مما يبذله (المركزي) في سبيل تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتحسين أداء الاقتصاد الكلي وتوفير الخدمات في إطار سياسة الشمول المالي التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

وأشار إلى أنه يمكن للمعنيين والمهتمين الاطلاع على هذه التعليمات على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ك.ع
ALRAI MEDIA GROUP K.S.C.P

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٨/١٠/١٠ الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الشركة - منطقة الشويخ الصناعية - شارع المطار رقم ٥٥ - قسيمة ١٢٦ - مقابل ديوان الخدمة المدنية مبنى شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- مناقشة توصية مجلس الإدارة على الانسحاب الاختياري لشركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع من بورصة الكويت للأوراق المالية مع إبداء الأسباب والموافقة عليه.

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد (الدور الخامس - هاتف رقم ٢٢٤٦٤٥٧٩) لاستلام بطاقات وتفاويض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة العادية.

www.alraimediagroup.com

مجلس الإدارة